

Distr.: Limited
22 September 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

اللجنة الأولى للدورة

- ٢ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد
- ٢ مشروع استنتاجات متفق عليها

اللجنة الأولى للدورة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: مساهمة الأونكتاد

مشروع استنتاجات متفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يحيط علماً بتقرير أمانة الأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/58/7، ويشجع أمانة الأونكتاد على الاستمرار، في حدود ولاية الأونكتاد، في تقديم التقارير إلى المجلس في دوراته العادية عن التنفيذ على نطاق الأونكتاد، للأحكام ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠؛
- ٢- يشير إلى أن إعلان اسطنبول وبرنامج العمل يُرسيان أساساً قوياً لإطار شراكة معزز بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية خلال العقد الحالي؛
- ٣- يكرر الإعراب عن تقديره لحكومة تركيا على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وللتدابير المحددة التي أعلنت عنها حكومة تركيا أثناء المؤتمر، بما في ذلك الالتزام باحتضان "مركز دولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار" للمساعدة على نقل التكنولوجيا والدارية الفنية ونشرها في صفوف أقل البلدان نمواً؛
- ٤- يبحث أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على الحرص على التنفيذ السريع والكامل والفعال للأولويات والغايات المتفق عليها الواردة في برنامج عمل اسطنبول من أجل "التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً"؛
- ٥- يشدد على ضرورة بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً؛ وتحسين فرصها التجارية والاستثمارية، بوسائل منها وفاء جميع البلدان بالتزاماتها فيما يتعلق بإتاحة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، على نحو ما نص عليه الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية؛ والنهوض بنوعية المعونة الإنمائية، علاوة على معالجة مواطن ضعف أقل البلدان نمواً في وجه الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، من أجل بلوغ هدف استيفاء نصف أقل البلدان نمواً لمعايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛
- ٦- يشدد على الأهمية البالغة لتملك أقل البلدان نمواً لزام المبادرة والقيادة وتحمل المسؤولية الأساسية، ويشجعها، في هذا الصدد، على النهوض بنوعية سياساتها المحلية - وتعزيز

قدراتها على صوغ تلك السياسات وتنفيذها، من أجل إسراع وتيرة التنمية بسبل منها تعميم مراعاة الأولويات الواردة في برنامج عمل اسطنبول في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، ومغازرة من التعاون الدولي؛

٧- يلاحظ بقلق استمرار إفراط أقل البلدان نمواً في الاعتماد على السلع الأساسية، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقوم، بالتعاون مع سائر الوكالات المعنية، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية، بمعالجة الآثار السلبية المترتبة على تقلب أسعار السلع الأساسية في اقتصاداتها، عن طريق جملة أمور منها التنويع وتحقيق القيمة المضافة، فضلاً عن إدماج قطاع السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٨- بحث الأونكتاد على الاستمرار، عملاً بالفقرة ١٥٦ من برنامج عمل اسطنبول، في التصدي للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تعميم مراعاة الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول في أعمال الأمانة وفي آلياتها الحكومية الدولية، من خلال آلية تنسيق ومتابعة معززة مشتركة بين الشعب، وفقاً لولاية الأونكتاد، وفي حدود الموارد المتاحة للأونكتاد، ورهنًا بما يقرره مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر المقرر عقده في الدوحة في نيسان/ أبريل ٢٠١٢؛

٩- يشجع الدول الأعضاء التي بوسعها ذلك أن تدعم مشاركة أقل البلدان نمواً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)؛

١٠- يؤكد أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات فيما بين الأونكتاد وسائر الهيئات والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالأنشطة الداعمة لأقل البلدان نمواً؛

١١- ويزد يقر بأن صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً أداة مهمة لتمكين التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات في أقل البلدان نمواً وإنجاح تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ويعرب عن تقديره للتبرعات لصالح الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، يهيب بشركاء التنمية الذين بوسعهم ذلك أن يستمروا في التبرع لصالح الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.